

واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 16-09.

The reality of the investment climate in Algeria under the programs and plans of economic development for the period (2001-2017) with Concentration on Law 16-09.

تاريخ قبول النشر: 2018/08/25

تاريخ الاستلام: 2018/07/01

د. عقبة عبد اللاوي\*\*

أ. نصر حميداتو\*

جامعة الوادي-الجزائر

جامعة مستغانم - الجزائر

الملخص:

تناول هذه الدراسة موضوع تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر والذي يعد من بين التحديات لدى الحكومات المتعاقبة، حيث تبنت الجزائر برامج ومخططات تنمية لمدة تقارب العشرين سنة شملت أربع برامج تنموية، أنفقت الحكومة خلالها ملايين الدولارات من أجل إصلاح السياسة الاقتصادية وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي غير أنها لم تستطع الاستقرار عن تشريع خاص بالاستثمار، واعتمدت سياسة تعديل قانون الاستثمار وحده، دون منح الاهتمام الكافي لتحسين المناخ الشامل للاستثمار والاستجابة لاحتياجات ومشاكل المستثمرين الحقيقية والمستمرة. فرغم الجهود المبذولة إلا أن النتائج بينت عدم التحسن في مناخ الاستثمار خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) بسبب استمرار عجز الموازنة العامة (انخفاض أسعار البترول)، ولكن ظهرت بوادر التحسن في المناخ الاستثماري خلال المخطط الخماسي (2015-2019).

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، السياسة الاقتصادية، قانون الاستثمار.

#### Abstract:

This study deals with the development of investment climate in Algeria, which is one of the challenges of successive governments. Algeria has adopted development programs and plans for nearly 20 years, including four development programs, in which the government spent billions of dollars to reform economic policy and improve macroeconomic indicators. It can not settle for investment legislation and adopted a policy of amending the investment law alone, without giving sufficient attention to improving the overall investment climate and responding to the real and continuing needs and problems of investors. Despite the efforts exerted, the results showed that the investment climate during the economic recovery programs (2001-

\* e-mail : [nhamidatou@gmail.com](mailto:nhamidatou@gmail.com)

\*\* e-mail : [okbabde@gmail.com](mailto:okbabde@gmail.com)

(2014) did not improve due to the continued deficit of the general budget (low oil prices). However, the results showed improvement in the investment climate during the 2015-2019 plan.

**Keywords :** Investment Climate, Economic Policy, Investment Law.

## مقدمة

اعتمدت الاقتصادات النامية في إطار سعيها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي متسارع، على إصدار تشريعات للاستثمار تستهدف تحديد قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة وتمنح المستثمرين فيها مزايا وإعفاءات و ضمانات توفر لهم المناخ الجاذب للقيام بأعمالهم. ولكن تطور هذا الاتجاه الذي ساد العالم خلال العقدين الماضيين نحو الأخذ بمفهوم إصلاح المناخ الشامل للاستثمار\* وليس مجرد الاعتماد على تشريع يخاطب بعض احتياجات المستثمرين من خلال ضمانات وحوافز استثنائية<sup>1</sup>. وهو ما يدعم قول الخبير الاقتصادي الأول في الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في مجموعة البنك الدولي، بيتر كوسك: « يجب على الحكومات أن تخفف من القيود على مناخ الاستثمار من خلال تأمين بيئة مناسبة للأعمال مدعومة بحماية قانونية من الأخطار السياسية، من خلال خلق بيئة فعالة يمكن التنبؤ بها، ما يمكن المستثمرين الأجانب من الشعور بالأمان».

وللأسف فالجزائر بعد أن سارت في درب البلدان التي سعت إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار الوطني من خلال تشريع خاص بالاستثمار، إلا أنها لم تواكب الاتجاهات المعاصرة واعتمدت مرة أخرى على سياسة تعديل قانون الاستثمار وحده، دون منح الاهتمام الكافي لتحسين المناخ الشامل للاستثمار والاستجابة لاحتياجات ومشاكل المستثمرين الحقيقية والمستمرة. ولعل التعديلات المتعاقبة للأمر 01-03 الذي أصدر مع انطلاقة مخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017)، الأمر 08-06 والقانون 09-16 لأبلغ تعبير عن استمرار هذه السياسة.

وستحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى نجاح الجزائر في تحسين مناخ الاستثمار في ظل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مضمون قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- ✓ تحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية خلال برامج ومخططات التنمية؛
- ✓ تشخيص سبب تحسن أو عدم تحسن مناخ الاستثمار وإيجاد الحلول الممكنة لإصلاحه.

منهج الدراسة: استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي من أجل عرض مختلف المفاهيم والمعلومات النظرية حول مناخ الاستثمار والمنهج التحليلي مع الاستعانة بالجدول والاحصائيات لاستخراج لتحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية.

خطة الدراسة: وللإجابة على إشكالية البحث، سنطرق للنقاط التالية:

1- تطور الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2001-2017):

2- ضمانات الاستثمار الاجنبي في قانون الاستثمار 16-09:

3- أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

أولاً- تطور الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة (2001-2017)

في سنة 2001 ومع ظهور ملامح الانفتاح الاستثماري، ووادد الاستقرار السياسي والأمني، تبنت الجزائر سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج، وهو ما تجسد في الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد جعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة<sup>2</sup> وفي أنشطة اقتصادية مختلفة بعدما منع المرسوم التشريعي 12-93 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أم أجنب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعها. وسنعرض أهم تطورات قانون الاستثمار الأجنبي في فترة برامج التنمية الاقتصادية (2001-2017).

1- تطوير الاستثمار - الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويليه 2006:

يعتبر الامر 03-01 أول قانون للاستثمار يحمل تعريفا للاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثانية منه: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا لأمر ما يأتي:

- إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو التوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- إستعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

كما تضمن الأمر 03-01 إجراءات جديدة تهدف إلى تذليل الصعوبات وتوحيد مراكز القرار وفي هذا الإطار أنشأت هيئتين فقط لتولي تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>3</sup> والمجلس الوطني للاستثمار<sup>4</sup>. فبالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار\* فقد ظهرت على إثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب مرسوم 1993 باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة

وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي<sup>5</sup>، وينشأ ضمن الوكالة شبك وحيد<sup>6</sup> تجمع فيه كل الخدمات الإدارية والمالية التي يحتاجها المستثمر في جهة واحدة لتسهيل عملية الاستثمار وريح الوقت وكذا التقليل من حدة العراقيل.

وتعمل الوكالة دور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات المقننة، أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد خلال شهر (30 يوم) وإذا لم تقم بالرد، تحرر الوكالة وثيقة معاينة وتكون بمثابة ترخيص.

أما بالنسبة للمجلس الوطني للإستثمار فقد أنشئ من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية ويعتبر هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة. ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمار وبسياسة دعم الاستثمارات<sup>7</sup> وفيما يتعلق بالامتيازات الجبائية وغيرها فإن المجلس هو الذي يحدد المناطق التي تستوجب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي<sup>8</sup>.

## 2- القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار:

يعتبر القانون 09-16 آخر ما سن من القوانين في مجال الاستثمار الذي كان أول القوانين التي صدرت بعد التعديل الدستوري الأخير في 06-03-2016 والذي كان من أهم مضامينه إعادة النظر في المادة 37 التي كانت تعترف بحرية المواطنين في ممارسة التجارة والصناعة فقط. فأصبحت بمقتضى المادة رقم 43 من التعديل<sup>9</sup> تعترف أيضا بحرية الاستثمار. وهو ما اعتبر بمثابة الدافع القوي للسلطات العمومية لمراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار وبمناخه العام بما يتماشى وفلسفة الدستور الجديد الذي كرس حرية الاستثمار. فكانت النتيجة أن صدر القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

لقد تم إلغاء الامر 03-01 بموجب القانون 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار باستثناء أحكام المواد 06، 18، 22 منه<sup>10</sup>. والذي جاء بتعديلات تهدف إلى تحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والاجرائية، حيث تنص المادة 22 منه "لا تسر الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

إن أهم ما تحمله أحكام القانون 09-16 من تطورات ملحوظة وإجراءات أكثر تناسقا وذات منفعة أكثر للمستثمرين الأجانب، المراجعة للجهاز المؤسسي الذي ينظم الاستثمار، والذي يتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- التكييف بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية للجزائر؛
- مراجعة الجهاز المؤسسي.

ويأتي مجال تطبيق القانون 09-16 موضح بمقتضى المادة الأولى منه " يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات".

ويأتي مفهوم الاستثمار موضح بمقتضى المادة 02، حيث يقصد بالاستثمار<sup>11</sup>:

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل؛
- ✓ المساهمات في رأسمال شركة؛

وتتضمن الأحكام ذات الصلة بالمستثمرين الأجانب مرفق مفصل لثلاثة محامل من المزايا الممنوحة بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وهي<sup>12</sup>:

### 1-2- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية:

في إطار تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية، سعى القانون 09-16 المؤرخ في 03 غشت 2016 إلى إعادة توجيه بعض التدابير وتكييفها أو إلغاء أخرى، ومنها:

- نظرا لصعوبة تطبيق القاعدة 49-51، ولإحداث الآثار الغير مرغوب فيها (بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين) تم تصحيح مسارها وإدماجها في القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية 2016 (المادة 66 من هذا القانون) وهذا نفس الحكم الذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية؛

- المعاملة الوطنية للأجانب، التي تم دحضها من طرف منظومة ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموضوعة منذ 2009 وتم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين فيما يخص الواجبات والحقوق المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية (المادة 21).

### 2-3- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والسياسة الاقتصادية في إطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر:

يلاحظ بموجب هذا القانون الجديد المتعلق بترقية الإستثمار، القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري ( المزايا والإعفاءات) لمصلحة معايير المزايا وفقا للسياسة الاقتصادية للبلد (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني والاستثمارات التي تولد العمالة)، وبالإضافة إلى ذلك، رفع التناقض عبر الأهلية للاستفادة من المزايا على السلع التي تشكل حصصا عينية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذلك السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء في إطار الإعتماد الإيجاري الدولي (المادة 6) تفتح فرص استثمارية جديدة.

4-3-مراجعة الجهاز المؤسسي: يتم إعادة النظر في الإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنع الأوتوماتيكي يهدف إلى تبسيط مهام إدارة كلا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار؛
- إنشاء أربعة (4) مراكز لدى الوكالة تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع: (مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، مركز الترقية الاقليمية).

ثانيا- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل قانون الاستثمار 09-16

لقد سارعت الجزائر إلى عقد عدة اتفاقيات دولية هدفها التشجيع على الإستثمار في الجزائر، سواء كان ذلك في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو كانت في شكل إتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي أو لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار وغيرها لتشجيع وحماية الإستثمار. وما قانون الإستثمار الحالي (القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار) إلا نتيجة للإلتزامات التي أبرمتها الجزائر مع غيرها من الدول، وجسدها في قانونها الداخلي.

ويمكن تقسيم الضمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى ضمانات قانونية وأخرى إتفاقية:

أ- الضمانات القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل قانون الاستثمار 09-16: ونعني بالضمانات القانونية مجموعة الضمانات التي تم النص عليها ضمن التشريعات الداخلية للدولة المضيفة للإستثمار (الجزائر).

حيث تناول القانون رقم 09-16 الصادر بتاريخ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار هذه الضمانات في الفصل الرابع منه تحت عنوان الضمانات الممنوحة للإستثمارات، وذلك من المادة 21 إلى غاية المادة 25، كما يلي:

1- ضمان المعاملة المنصفة والعادلة:

نصت المادة 21 من القانون المذكور أعلاه على أنه: " مع مراعاة أحكام الإتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المتعلقة باستثماراتهم. " وهنا يظهر أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين ويسهل ممارسة النشاط الإقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين المواطنين والأجانب.

2- ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به:

نصت المادة 22 من القانون 09-16 أنه: " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الإستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة. " وهنا يسعى المشرع الجزائري إلى محاولة طمأنة المستثمر الأجنبي بأنه في حالة تعديل أو إلغاء القانون

الخاص بالإستثمار فإن المقتضيات الجديدة لن تطبق عليه، خاصة إذا تضمنت إنقاصا من الإمتيازات أو زيادة في الإلتزامات، لذلك تكون الدولة الجزائرية (الدولة المستقبلية) قد تعهدت من خلال هذه المادة بتثبيت النظام القانوني الذي يحكم المشروع الإستثماري الأجنبي. وتعتبر رغبة المستثمر الأجنبي صراحة في الاستفادة من التعديل أو الإلغاء الذي قام به المشرع الجزائري في حالة ما إذا كان يخدم مصالحه، وذلك بتقديم طلبه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

### 3- ضمان عدم نزع ملكية المشروع الإستثماري:

نصت المادة 23 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار على أنه: "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف." وهنا ضمن المشرع الجزائري من خلال هذه المادة للمستثمر الأجنبي عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية<sup>13</sup>.

4- ضمان الخضوع إلى تحكيم خاص حالة الاتفاق: نصت المادة 24 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار على أنه: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو أن يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص". وهنا سعى المشرع الجزائري إلى طمأنة المستثمر الأجنبي بأنه في حالة وقوع نزاع بين الطرفين فتحال القضية إلى جهات قضائية جزائرية مختصة مع احترام الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المبرمة من طرف السلطات الجزائرية والتي تعهدت بالخضوع إلى ما اتفق عليه حالة وجود بند تسوية يسمح للطرفين بالخضوع إلى تحكيم خاص.

### 5- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائداته<sup>14</sup>:

نصت المادة 25 من القانون 09-16 على أنه: "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الإستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل، يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كححص خارجية، إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ب- الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل قانون الاستثمار 09-16:

لا شك أن الضمانات القانونية وحدها غير كافية لتحقيق الحماية للمستثمرين الأجانب، نظرا لعدم استقرارها وقابليتها للتعديل والإلغاء، لذا تلجأ الدول المصدرة للإستثمار إلى وسائل قانونية أخرى أكثر قوة وضمنا، تتمثل في عقد إتفاقيات ثنائية أو جماعية مع الدول المضيفة للإستثمار.

وفي هذا السياق فقد أبرمت بلادنا العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال حماية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية سواء مع الدول العربية أو مع دول أخرى غير عربية.

1- الاتفاقيات الدولية الثنائية: أبرمت الجزائر 45 إتفاقية ثنائية لحماية الإستثمار<sup>15</sup>، ونظرا لتشابه معظم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال تشجيع الاستثمارات واحتوائها على نفس المبادئ والمعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي فنجد من بينها كنموذج: الاتفاق المبرم بين الجزائر والكويت وبين الجزائر والدانمارك. ومن هذه الضمانات نذكر:

- ضمان التعويض عن الضرر أو الخسارة أو بسبب الحرب أو أي نزاع آخر أو في حالة الطوارئ أو حالة الاستيلاء المؤقت على ممتلكات المستثمرين أو جزء منها أو تدميرها؛

- ضمان عدم نزع الملكية: لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة على إقليم أحد الطرفين موضوع نزع ملكية أو تأميم أو أي إجراء مماثل إلا لغرض يتعلق بمصلحة وطنية للطرف المتعاقد؛

- ضمان تحويل المدفوعات المتعلقة بالاستثمار؛

- ضمان تسوية المنازعات: فتتم بالطرق الودية، وإذا تعذر ذلك فيخير المستثمر طرف النزاع إما لإجراءات مناسبة للتسوية متفق عليها مسبقا، وإما لإجراءات تسوية المنازعات في الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية سنة 1980، وإما عن طريق التحكيم الدولي؛

- ضمان تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

2- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف: نظرا لتعدد الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول فإننا سنشير إلى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. والذي تم التوقيع النهائي عليه بفالنسيا الإسبانية في 2002/04/22 ليدخل حيز النفاذ في الفاتح من سبتمبر 2005<sup>16</sup>

وعن الضمانات التي جاء بها هذا الاتفاق، فقد حرص الطرفان من خلاله على إعطاء أولوية خاصة للاستثمارات المتبادلة عن طريق ترقيتها وحمايتها بهدف خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات. حيث تضمن الاتفاق باختصار على:

- ضمان المعاملة العادلة؛



- ضمان التداول الحر لرؤوس الأموال؛

- ضمان التعويض.

3- الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر: من أجل توفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي وضمن ثقته فإن الجزائر قد صادقت على عدة اتفاقيات دولية أنشأت هيئات دولية متعلقة بضمن وحماية الاستثمار أهمها:

- المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار CIRDI الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية واشنطن سنة 1965؛

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تأسست بموجب اتفاقية سيول لسنة 1985.

وقد كرست الجزائر ذلك في قوانينها لاسيما الأمر 03-01 المعدل والمتمم بالأمر 08-06 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي منح ضمنا قضائيا يتمثل في إمكانية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بموجب قواعد التحكيم التجاري الدولي\*

وهكذا وبانضمام الجزائر لأهم الهيئات المكرسة للحماية الدولية للاستثمار الأجنبي فإنها تكون قد وفرت الجو المناسب والشروط الكافية لضمان الاستثمارات الأجنبية.

ثالثا- أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر: يعتبر تحرير السياسات الاقتصادية من أهم ثلاثة عوامل مشكلة للقوى الدافعة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو الدول النامية كما أكدها تقرير الاستثمار العالمي إضافة إلى التغيير التكنولوجي السريع واحتدام عملية المنافسة بين الشركات متعددة الجنسية التي أخذت في عملية تغيير مواقعها الوطنية نحو البلدان التي توفر بنية سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي إضافة إلى وجود حوافز مالية وضريبية ومدى توفر اليد العاملة الماهرة منخفضة التكلفة. لذا قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتأسيس مؤشر مركب قياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية، وشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات، هي: السياسات المالية، السياسات النقدية، المعاملات الخارجية، حيث يعرف المؤشر حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

وسنحاول تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الممثلة لبرامج ومخططات التنمية في الجزائر: المخطط الثلاثي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)؛ البرنامج الخماسي (2015-2019). وذلك من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية التالية:

1- مؤشر النمو الاقتصادي: ويستخدم هذا المؤشر غالبا للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في

اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم(01): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 (الوحدة %)

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	3	5.2	5.3	2.4	2.3	2.8	3.8	3.7	3.3	2
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	0.1	-	-0.1	-	1	-0.1	-0.4	-1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، ص 48.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 108.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 234.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 120.
- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016، ص 21.

- الموقع الالكتروني : <http://ar.knoema.com/atlas>

شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) تحسنا كبيرا نحو 5.2% و 5.3% عامي 2004 و 2005 على التوالي، وذلك راجع للأرباح المالية للخزينة العمومية، التي أتاحها عائدات النفط. بينما تدهور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو ليبلغ أدنى قيمة له نحو 2.3% عام 2009. وانتعش خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ليصل إلى 3.8% عام 2014. ونظرا للعجز الكبير الذي وصلت إليه الخزينة العمومية جراء تدهور عائدات النفط واعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة تقشفية انكماشية خلال البرنامج الخماسي (2015-2019) انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج ليبلغ 3.3% عام 2016 و 02% عام 2017.

## 2- مؤشر السياسة النقدية:

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابل لعجز الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملية المحلية.

جدول رقم(02):

## مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم في الجزائر للفترة 2001-2017 (الوحدة %)

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السياسة النقدية	3.5	3.6	1.6	4.46	5.7	3.3	2.9	4.8	5.8	5.6
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	-2	-	1.24	-	-0.4	1.9	1	-0.2
درجة مؤشر السياسة النقدية	-	-	1	-	0	-	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنوات 2002 إلى 2015.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 111.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 237.

- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي سبتمبر 2017، ص 38.

- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016، ص 08، 21.

<http://ar.knoema.com/atlas>

ملاحظة: تعطى درجات تغير المؤشر على النحو التالي:

- إنخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر؛

- إنخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة؛

- إنخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتان؛

- إنخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة = ثلاث درجات.

لقد سجل معدل التضخم أدنى مستوياته خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبداية برنامج دعم النمو الاقتصادي وذلك عام 2005 بمعدل 1.6 %، نظرا لاتباع الدولة سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الاسعار والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة وضبط

معدلات التضخم، مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إلا أنه عاد للارتفاع في نهاية البرنامج بمعدل 5.7% سنة 2009، وظل مرتفعا ومستقرا خلال البرنامج الخماسي (2015-2016) بنسبة 5.8%. وهذا ما هو موضح في الجدول (02).

3- مؤشر السياسة المالية: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية، حيث يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات، في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات، ومن ثم نستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة.

تميزت المرحلة 2001-2008 بارتفاع أسعار النفط وتحقيق فوائض مالية كبيرة (انخفاض عجز الميزانية)، حيث بلغ مؤشر السياسة المالية سنة 2008 نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وظهر عجز الميزانية سنة 2004 بمعدل (-6.9%)، وهذا راجع إلى تفاقم النفقات بمعدل أكبر من معدل تغير الإيرادات، وأظهر المؤشر خلال مخططات التنمية في الفترة (2009-2017) انخفاضا واضحا، حيث ارتفع عجز الميزانية إلى (-15.7%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، وذلك للانخفاض الكبير في أسعار وكميات النفط أولا، وإلى عدم وجود المرونة في السياسة المالية ثانيا، أي لاعتمادها الكبير على مصادر وحيدة ومشكلة للإيرادات العامة، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات التي تتعرض لها هذه المصادر. فالإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط تشكل حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة.

جدول رقم (03): مؤشر السياسة المالية وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

(الوحدة %)

للفترة 2001- 2017

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السياسة المالية	11.7	-6.9	6.33	8.1	-6.8	-1.5	-8	-15.7	-13.7	-9
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	16.23	-	-14.90	-	-6.5	-7.70	2	4.7
درجة مؤشر السياسة المالية	-	-	3	-	-3	-	-2	-2	1	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، ص 49.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 149.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 237.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 71.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، آفاق الاقتصادات العربية لعام 2018، العدد 04، 2017، ص12.

- وكالة الانباء الجزائرية على الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/48110-2018>

ملاحظة: تعطى درجات حسب المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى اقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة؛
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = سالب درجتين؛
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية = سالب ثلاث درجات؛
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر؛
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة ؛
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان؛
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

4- مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب، بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي<sup>17</sup>.

جدول رقم(04):مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الميزان الجاري للجزائر في الفترة  
(الوحدة %)  
2017-2001

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0.6	13.1	20.52	19.86	0.31	0.57	-4.45	-16.42	-16.46	-12.6
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	7.42	-	-19.55	-	-3.88	-11.97	-0.04	3.86
درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	-	-	3	-	-3	-	-1	-3	00	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 150.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ص73.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، آفاق الاقتصادات العربية لعام 2018، العدد 04، 2017، ص13.

<http://ar.knoema.com/atlas> -

- احصائيات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

ملاحظة: تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- إرتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى اقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة؛

- إرتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين؛

- إرتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = سالب ثلاث درجات؛

- إنخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من نقطتين ونصف = صفر؛

- إنخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى اقل من نقطتين = درجة واحدة؛

- إنخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى اقل من أربع نقاط = درجتان؛

- إنخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر = ثلاث درجات.

يمكن قراءة التغير في التوازنات المالية الخارجية في الجزائر خلال مخططات التنمية بأنها كانت مرهونة بأسعار المحروقات (ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط)، بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات. من الملاحظ استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على المؤشر خلال الفترة 2001-2009، حيث سجل المؤشر خلالها فائضا بلغ 20.52% و 19.86% سنتي 2005 و 2008 على التوالي. وانطلاقا من سنة 2014 سجل مؤشر سياسة التوازن الخارجي عجزا، ارتفع حتى وصل سنة 2016 إلى (-16.46) وهذا راجع للانخفاض الكبير في أسعار النفط.

#### 5- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2001-2017

ويعرف المؤشر المركب - حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية؛ متوسط مؤشر السياسة النقدية؛ متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

وفي محاولة لقياس الأداء الاقتصادي وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية، نستخدم المؤشر المركب لقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها في تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجادبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار شفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية، وتمثل محصلة ونتائج للسياسات التي تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة، ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة. وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية؛ مجموعة السياسات النقدية؛ مجموعة المعاملات الخارجية. وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:

#### أ- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

#### ب- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

## ج- مؤشر معدل التضخم:

ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

وهنا نستطيع توضيح نتائج المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للجزائر خلال فترة مخططات التنمية (2001-2017) والتي شملت على البرامج الاربعة التالية:

- المخطط الثلاثي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛
- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)؛
- البرنامج الخماسي (2015-2019).

وسنكتفي في تحليلنا بنتائج المؤشرات المستخدمة للسنتين الأخيرتين من كل برنامج، لأنهما يلخصان التطور الذي طرأ في كل مخطط من جهة، وهي التي ستؤثر على المخطط الموالي من جهة أخرى (كل مخطط يتأثر بنتائج المخطط الذي سبقه).

لقد سعت الدولة من خلال هذه المخططات لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة نسبة تدفق الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنوع الاقتصادي.



جدول رقم(05):المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر خلال الفترة  
2017-2001 (الوحدة: %)

السنوات	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
2005- 2004	1	3	3	7	2.33	وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2009- 2008	0	-3	-3	-6	-2	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
2014- 2013	0	-2	-1	-3	-1	
2015- 2014	0	-2	-3	-5	-1.67	
2016- 2015	0	1	0	1	0.33	
2017- 2016	0	3	2	5	1.67	وجود تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (01، 02، 03، 04) أعلاه.

ملاحظة: أ- تم حساب المؤشر لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو الآتي :

( مؤشر السياسة النقدية + مؤشر السياسة المالية+ مؤشر التوازن الخارجي)/ 3

ب- يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي:

- أصغر من 1 تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

- من 1 إلى 2 تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

- أكبر من 2 تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

لقد اعتمدنا في تقسيمنا لفترة الدراسة على نهاية فترة كل مخطط وبداية المخطط الموالي الذي يتأثر بنتائج مؤشرات السنة السابقة. وعليه فنتائج التحليل للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال فترات خطط التنمية الأربعة الموضحة في الجدول (05) أعلاه، كانت كالآتي:

1- وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الفترة (2001-2005)، أي خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبداية البرنامج التكميلي لدعم النمو، سجل المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة أكبر من العدد (02) وهذا راجع إلى قيام الدولة بحفز معدل النمو الاقتصادي (اعتمادا على الفوائض الكبيرة المحققة في الخزينة العمومية بسبب ارتفاع اسعار البترول) عن طريق الرفع من قيمة الانفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي (اتباع سياسة كيتزية).

2- عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة (2008-2016) تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي وانطلاق البرنامج الخماسي (2015-2019) وهذا ما نرجعه للأسباب التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الازمة العالمية سنة 2008، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعار البترول؛
- نسبة نمو النفقات أكبر من معدل تطور الإيرادات الوطنية؛
- استمرار العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات؛
- تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية؛
- اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة باتباع سياسة تقشفية لحظية، وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية.
- عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار وإجراء تعديلات استعجالية بدون دراسة واقعية، ولا تساير متطلبات المستثمرين الاجانب والمحليين.

3- وجود تحسن في مناخ الاستثمار بعد سنة 2016 : ومع انتعاش اسعار النفط وكبح الواردات، والرفع من نسب الضرائب ومحاولة اصلاح التشريعات الاستثمارية بإصدار قانون جديد للاستثمار 09-16، ومع نشر مشروع نموذج النمو الاقتصادي الجديد في آفاق 2030، أدى ذلك كله إلى انخفاض العجز في الميزانية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وسجل خلال هذه الفترة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة (1.67) بين 01 و 02، وهذا ما يبين وجود نية

حقيقية لتغيير الوضع الاقتصادي الوطني والعمل على التخلص من تبعية الاعتماد على المصدر الوحيد للإيرادات، ومحاولة إيجاد إستراتيجية للتنوع الاقتصادي.  
خاتمة:

استعرضنا في هذه الورقة تطور الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مع التركيز على آخر قانون للاستثمار 16-09، واختبرنا مدى تأثير السياسة الاقتصادية على المناخ الاستثماري وخلصنا إلى:

\* أنها تأثر تأثيرا سلبيا على مناخ الاستثمار لعدم الاستقرار في القوانين، وتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي جراء الارتباط والتبعية للإيرادات النفطية، ما أنتج عدم التحسن في مناخ الاستثمار في الجزائر طيلة فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2014)،

\* وتأثير إيجابي أي ظهور تحسن في المناخ الاستثماري بعد إصلاح التشريعات وتعديلها حسب متطلبات المستثمرين وتوفير ضمانات حقيقية لهم، وذلك منذ صدور القانون 16-09 .

وعليه وفي الأخير نرى أن على الدولة ضرورة الأخذ بالتوصيات التالية:

- المحافظة على الاستقرار القانوني للاستثمار والتوجه نحو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي،  
باتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم وحركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الاستثماري الإنتاجي لمختلف الوحدات الاقتصادية؛

- التفكير الجدي في تنوع مصادر الدخل والتخلص من التبعية للبتترول، وتخفيض الانفاق الحكومي، والبحث عن بدائل أكثر فعالية؛

- متابعة مؤشرات الاستثمار الدولية عامة، والعربية خاصة، واستخدامها كأداة تقويمية، لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادي في البلاد، لما لهذه المؤشرات من دور في توفير تنبؤات رقمية عن كل مرحلة في المدى القصير والطويل؛

## قائمة الهوامش والمراجع:

\* ويذهب هذا المفهوم إلى ضرورة اتباع سياسة أشمل تمنح المستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء مناخا إجماليا يتيح له سهولة ويسر في تأسيس مشروعه والحصول على التراخيص اللازمة، ويوفر إطارا ضريبيا مواتيا وشفافا، وحماية قانونية وقضائية، وسوقا للعمل تتوافر فيها الكفاءات والمهارات اللازمة، وأراض متاحة بلا تعقيد، وسياسة طاقة مستقرة وتنافسية، وسوق تمويل، ومعلومات عن سياسات الدولة الاقتصادية، ورقابة محكمة ومتزنة، وسياسة تصديرية محفزة، وآليات سلسلة للخروج من السوق، علاوة على استقرار سياسي واجتماعي يمنح المستثمر الاطمئنان الكافي.

<sup>1</sup> زياد أحمد بهاء الدين، الأزمات الاقتصادية في مصر المخرج والحلول المتاحة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 01، ب.س.ن. مصر، ص 05.

<sup>2</sup> المادة 04 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006.

<sup>3</sup> أنشئت بموجب المادة 06 من الأمر رقم 03-01 المتممة والمعدلة للمادة 04، من الأمر من الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 18. والتي بقيت سارية المفعول في القانون 09-16 بموجب المادة 26.

<sup>4</sup> أنشئ بموجب المادة 18 من الأمر 03-01 المعدلة والمتممة بالمادة 12 من الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، والتي بقيت سارية المفعول بموجب المادة 37 من القانون 09-16 التي جاءت في الفصل السابع منه والمتضمنة أحكام انتقالية وختامية.

\* أما صلاحياتها فتهتم بتوفير العقارات الضرورية لإنجاز الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية من خلال الشباك الوحيد اللامركزي، بحيث تقوم بتسيير والتصرف في حافظة العقارات الصناعية الناتجة عن أصول المؤسسات العمومية المنحلة لإيجارها أو التنازل عنها بعوض لصالح المستثمرين، كما تقوم أيضا باستقبال وتوجيه ومنح الامتيازات ومتابعة إنجاز واستغلال الاستثمارات الأجنبية، كما أن للوكالة وظيفة متابعة المشروع الاستثماري من خلال التحقق من مدى احترام المستثمر للالتزامات الواردة في الأمر، وكذا الالتزامات التي تعهد بها، فإذا لم يوف بها تقوم الوكالة بسحب الامتيازات بمقتضى مقرر سحب طبقا للمادة 16 من الأمر 06-08 المعدل والمتمم لأمر 03-01.

<sup>5</sup> المادة 21، من الأمر رقم 03-01، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 07.

<sup>6</sup> المادة 23، المرجع نفسه، ص 08.

<sup>7</sup> المادة 12، من الأمر من الأمر رقم 06-08 المعدلة والمتممة للمادة 18 من الأمر 03-01، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 19.

<sup>8</sup> المادة 10، من الأمر 03-01، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 06.

<sup>9</sup> جاء بنص المادة 43 من الدستور الجزائري الآتي: حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون.

تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية. على الدولة ضبط السوق، يحمي القانون حقوق المستهلكين. يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير الشرعية.

<sup>10</sup> أنظر المادة 37 من القانون 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، 2016. ص 24.

<sup>11</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 46، 2016. ص 18.

<sup>12</sup> كريمة عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والاعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، <http://www.droitentreprise.com>

<sup>13</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 21 مؤرخة في 8 ماي 1991.

<sup>14</sup> كريمة عباس، مرجع سابق.

<sup>15</sup> KPMG : guide investir en Algérie, janvier 2017, p 46.

<sup>16</sup> المرسوم الرئاسي رقم: 159-05 مؤرخ في أفريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، جريدة رسمية عدد 31، مؤرخة في: 2005/04/30.

\* وقد أنشئ هذا المركز بموجب اتفاقية واشنطن التي أعدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 18 مارس 1965 ويوجد مقره بمقر البنك أي بواشنطن، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأهلية التعاقد وأهلية التقاضي كما يتمتع أيضا بالحصانة على أراضي الدول المتعاقدة ليتمكن من تأدية وظائفه. وقد اصطلح على تسمية التحكيم الذي يقوم به، بالتحكيم المؤسسي، ونظرا لفعالته فإنه إلى غاية 30 جوان 2002 وصل عدد الدول الأعضاء المصادقة على الاتفاقية إلى 150 دولة.

<sup>17</sup> فلاح خلف الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة MPRA،

الرابط : <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8369/>